الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.9

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
10 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كراب (نائب الرئيس) ..... (ألمانيا)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) دور المرأة في التنمية

(ج) تنمية الموارد البشرية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-17691X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (A/70/83-E/2015/75، و A/70/292 و A/70/408؛ A/C.2/70/2)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (A/70/305)

١ - السيد أتشاريا (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) (A/70/83-E/2015/75)، وقال إن النمو الاقتصادي قد أبطأ في البلدان الأقل نمواً عام ٢٠١٤ ونتيجة لذلك قَلّ عدد اقتصاداتها التي توسَّعت بنسبة الـ ٧ في المائة التي حدّدها برنامج عمل اسطنبول. وبدرجة كبيرة أعاقت احتمالات النمو الاقتصادي المتضائلة، قدرة البلدان على الحدّ من الفقر وتحسين الأحوال الصحية والمعيشية. والفقر المدقع في أقل البلدان نمواً ما زال شديداً لدرجة لا يمكن قبولها.

٢ - وقد تباينت درجات التقدُّم نحو الأهداف والغايات في مجالات الأولوية الثمانية في برنامج عمل اسطنبول. وما زال هناك توسُّع في إمكانية الاستفادة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما تحسَّنت الموصولية المحلية. إلاّ أن الزراعة تظلّ هي المصدر الأكبر للعمالة، بينما تمثّل الإنتاجية الزراعية المنخفضة - المقترنة بمحدودية استيعاب الأيدي العاملة في القطاعات غير الزراعية - تحدّياً خطيراً لإمكانية الحدّ من الفقر. وتشكيلة الصادرات التي تغلب عليها السلع الأساسية تحدّ من قدرة أقل البلدان نمواً على تحويل اقتصاداتها نحو الأنشطة ذوات القيمة المضافة الأعلى، وهذا شيء أساسي للحدّ من الفقر وللتحويل الهيكلي. كما تحققت نتائج مختلطة على طريق التقدُّم في مجال التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية. وتحققت معدلات قيد مرتفعة، كما تحقّقت المساواة بين الجنسين في مرحلة الدراسة الابتدائية في معظم البلدان الأقل نمواً، إلاّ أن القيد في المرحلة الثانوية ومرحلة التعليم فوق الثانوي يظلّ منخفضاً. وثمة تطوُّر أكثر مدعاة للتفاؤل، يتمثّل في زيادة النسبة المئوية لعضوات البرلمانات، إذ ارتفعت نسبتهن من ٩,٢ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٢١,٣ في المائة عام ٢٠١٤.

٣ - وقد جعل تآكل الحيِّز المالي وتضاؤل الاحتياطيات الأجنبية العديد من أقل البلدان نمواً أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وهي تواجه أيضاً تحدّيات مستمرة مرتبطة بإدارة الحدّ من المخاطر، ومنها على سبيل المثال تأثير الكوارث الطبيعية التي نُكِبَت بها فانواتو ونيبال مؤخراً. وتقليل التعرُّض للمخاطر يستلزم إحداث تقدُّم مشهود في مجالات الأولوية الثمانية لبرنامج العمل. وتتيح الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ فرصة لتأمين تمويل كافٍ لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأقل نمواً فيما يختص بتغيُّر المناخ.

٤ - وتظلّ المدّخرات المحلية ضعيفة في الغالبية العظمى من أقل البلدان نمواً. وفي الوقت ذاته، تشير التقديرات الأوّلية لعام ٢٠١٤ إلى انخفاض بنسبة ١٥ في المائة في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، التي تمثّل المصدر الأكبر للتمويل العام الدولي لمعظم البلدان الأقل نمواً. وبينما تقلص عبء الديون بفضل مبادرة البلدان الفقيرة المُثقَلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، فإنهما لم تعالجا كافة تحدّيات المديونية التي تواجه أقل البلدان نمواً. وقد زادت تدفُّقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى حدٍ ما،

ولكن حصة أقل البلدان نمواً من هذا الاستثمار على الصعيد العالمي ما تزال مجرد ٢ في المائة.

٥ - وستعجز أقل البلدان نمواً عن رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً ما لم يتحقَّق بناء القدرات الإنتاجية والتحويل الهيكلي. ولذلك، ينبغي توجيه المزيد من الاستثمار المحلي إلى بناء القدرات الذي من هذا القبيل وقطع خطوات للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المبيَّنة في برنامج عمل اسطنبول. واستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى الذي يتناول ذلك البرنامج سوف يتيح الفرصة لإشراك كافة أصحاب المصلحة في تقييم شامل يتناول التقدُّم والدروس المستفادة، وسيؤكّد مجدداً الالتزامات المتعلقة بالتنفيذ وسيعزّز الشراكات الموجَّهة لتحقيقه، وسيكفل الاتساق بين أولويات أقل البلدان نمواً وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦ - وعَرَض المتكلّم تقرير الأمين العام عن دراسة جدوى إنشاء بنك تكنولوجيا تابع للأمم المتحدة يخصَّص لأقل البلدان نمواً (A/70/408)، وقال إن الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام لإجراء دراسة جدوى البنك للتكنولوجيا المتقرح قد قرر أن البنك ليس ممكناً إنشاؤه فحسب بل ومستصوب أيضاً، وطلب من الأمين العام أن يتخذ التدابير الضرورية لتشغيله. وهذه التوصية تأتي في وقت حرج يحشد فيه المجتمع الدولي قواه لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، سيكون تيسير الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً أمراً بالغ الأهمية. وإضافة إلى ذلك، فإن بنك التكنولوجيا سيدعِّم التحويل الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً، الأمر الذي سيمكّنها من الاشتراك في الأنشطة المُنتِجة لقيمة إضافية أعلى ويعزِّز النمو والتقدُّم الاجتماعي والقدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية.

٧ - كما أوصى الفريق بتوفير رأس المال والتكاليف المتكررة لبنك التكنولوجيا من التبرعات الآتية من مختلف المصادر، ورأى أنه سيعزِّز أيضاً التعاون فيما بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثنائي. كما أوصى الفريق بأن يُصَمَّم بنك التكنولوجيا على غرار جامعة الأمم المتحدة، التي يديرها أصحاب المصلحة المتعدّدون بما فيهم الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني.

٨ - ثم تناول تقرير الأمين العام عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة (A/70/292)، وقال إن التقرير يوفِّر تحليلاً متعمِّقاً لكيفية تنفيذ التدابير التي من هذه القبيل في البلدان التي رُفعت أسماؤها مؤخراً من قائمة أقل البلدان نمواً ومدى فعالية تلك التدابير في تمكين تلك البلدان من السعي لتحقيق استراتيجياتها الوطنية في مجال التنمية المستدامة. وقد كشف التحليل بوجه عام عن استمرار البلدان التي رُفعت أسماؤها مؤخراً من تلك القائمة في السير على طريق تنميتها بمستويات مماثلة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والصادرات. كما لقيت استراتيجياتها المتعلقة بالانتقال السلس دعماً من بعض الشركاء الإنمائيين الرئيسيين. وعلى الرغم من ذلك، ما زال متعيَّناً عمل الشيء الكثير لتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١ الواسعة المجال. ولذلك، فإن مكتبه على استعداد لتنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة بينما يتجه مزيد من البلدان إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في السنوات المقبلة.

٩ - وعَرض التقرير الأول للأمين العام بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (A/70/305)، الذي يمثّل المعيار الذي سيقاس به التقدُّم مستقبلاً، وقال إن بعض البلدان النامية غير الساحلية شهدت في السنوات الأخيرة متوسط نمو قوي

للناتج المحلي الإجمالي. وإذا استمر ذلك، فسوف تكون لذلك النمو أهمية كبرى في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. كما أن العودة إلى السلام والاستقرار ستكون شديدة الأهمية فيما يختص بتأمين المكاسب الإنمائية في عددٍ من البلدان النامية غير الساحلية. إلاّ أن من المتوقّع تولُّد تأثير سلبي في بعض البلدان جرّاء الانخفاض السريع لأسعار الوقود، وانخفاضات وتقلُّبات أسعار العملات، والتباطؤ الاقتصادي في بعض الأسواق العالمية الكبرى والقطاعات، فضلاً عن سوء الأداء التجاري.

١٠ - وما تزال قضايا سياسة المرور العابر شديدة الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية، لأن العديد منها لا يتمتّع بإمكانية الوصول إلى البحر دون عوائق. ولذلك، فإن التنفيذ الفعّال لبرنامج عمل فيينا في هذا المجال يتسم بأهمية شديدة. ومجالات الأولوية الأخرى تشمل زيادة الجهود الرامية إلى تيسير إمكانية انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية وموالاة عمليات تطوير بعض شبكات طرقها الوطنية.

١١ - وفي مجال التجارة الدولية، حدث تباطؤ في صادرات البلدان النامية غير الساحلية من البضائع بعد توسُّع مطرد في السابق، وهذا يعزى بدرجة كبيرة إلى نمو ضعيف متطاول الأمد وإلى الاتجاه النزولي في أسعار السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، ما تزال البلدان النامية غير الساحلية تساهم في تجارة البضائع العالمية بحصة تكاد لا تُذكَر، وغالبيتها العظمى ما تزال مهمّشة خارج النظام التجاري العالمي.

١٢ - وفيما يختص بالتكامل الإقليمي، تشارك البلدان النامية غير الساحلية في العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية والاتفاقات الثنائية والدولية المتعلقة بالاستثمار، مما يبيِّن التزامها باستخدام الاستثمار المباشر الأجنبي لدفع النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

١٣ - وفيما يختص بالتحويل الاقتصادي الهيكلي، فإن إسهام القطاع الزراعي يتناقص باطّراد. وفي الوقت ذاته، انخفض إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٣، وهذا اتجاه يدعو للقلق نظراً لدور الصناعة التحويلية الحاسم بوصفها قاطرة للنمو والتحويل الاقتصاديين.

١٤ - وقد حدثت في عام ٢٠١٣ زيادة طفيفة في تدفُّقات المساعدة الإنمائية الرسمية المتجهة إلى البلدان النامية غير الساحلية، وإن ظلّت أقل كثيراً من مستواها في عام ٢٠١٠. ومن ناحية أخرى، انخفض الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ١١ في المائة، وكان هذا ثاني انخفاض في فترتين متواليتين. وينبغي أن يوقِف المجتمع الدولي هذا الاتجاه، لأن ذلك النوع من الاستثمار يؤدّي دوراً رئيسياً في تعزيز القدرة الإنتاجية وفتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات.

١٥ - وقد رُسِمت خريطة طريق للنجاح في تنفيذ برنامج عمل فيينا، وجرى الاضطلاع بعددٍ من الأنشطة الحكومية الدولية الهامة الرامية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية. ويتوقّف التنفيذ الفعّال على القدرة على النجاح في إدماج برنامج العمل في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية وفي أعمال المنظمات المتعددة الأطراف. وتحويل البلدان النامية غير الساحلية إلى اقتصادات موصولة براً يقتضي جهوداً متناسقة وتعاوناً وثيقاً من قِبَل هذه البلدان، وبلدان المرور العابر والشركاء الإنمائيين في كافة مجالات الأولوية السالفة الذكر.

١٦ - السيد كارّيو غوميز (باراغواي): أثنى على الممثّل السامي والموظفين العاملين معه، تقديراً لأعمالهم الداعمة للبلدان النامية غير الساحلية، وقال إنه في إطار برنامج عمل فيينا وقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٩ عُهِد إلى مكتب الممثل السامي بإعداد مؤشرات لرصد تنفيذ برنامج العمل. ولكي

يحقق ذلك، سيحتاج المكتب إلى دعم مؤكَّد يقدمه كافة الشركاء الإنمائيين للبلدان النامية غير الساحلية. وذَكر أن وفد باراغواي سيعمل في تعاون وثيق مع المكتب ومع الدول الأعضاء الأخرى لتوفير ذلك الدعم.

١٧ - السيدة كارول (المملكة المتحدة): استفسرت عن الأسباب الداعية إلى اعتبار جامعة الأمم المتحدة خياراً مفضَّلاً على الخيارين الآخرين اللذين جرى بحثهما - وهما مبادرة 'الطاقة المستدامة للجميع' و مبادرة 'الاتفاق العالمي للأمم المتحدة'- لتكون نموذجاً للترتيبات المؤسسية الرامية إلى إنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

١٨ - السيد دِنيس (ليبريا): طَلب الحصول على معلومات بشأن حالة مجموعة الدول الهشّة السبع الموسعة، التي هي جزء من مجموعة البلدان الأقل نمواً.

١٩ - السيد أتشاريا (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن مكتبه يعمل حالياً في تعاون وثيق مع شتّى وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها ومع الدول الأعضاء لإعداد مؤشرات لبرنامج عمل فيينا. ومجموعة الدول الهشّة السبع الموسّعة لم تحظ رسمياً باعتراف الأمم المتحدة و لم يُشَر إليها تحديداً في برنامج عمل اسطنبول. إلاّ أن ذلك البرنامج يشير فعلاً وبصورة واضحة إلى التحدّيات المعيّنة التي تواجهها البلدان التي في مرحلتي النزاع وما بعد النزاع، ويشدّد على الحاجة إلى تدابير مصمّمة لتمكين تلك البلدان من معالجة تلك التحدّيات.

٢٠ - وفيما يختص بالترتيبات المؤسسية لبنك التكنولوجيا، أوضح أن الفريق الرفيع المستوى قد خَلُص إلى أن جامعة الأمم المتحدة هي النموذج الأنسب جزئياً لأن الجمعية العامة هي التي أنشأتها بقرارها ٢٩٥١ (د-٢٧) وبالتالي فهي مؤسسة تتمتع بتولي كافة الدول الأعضاء في المنظمة زمامها ودعمها؛ والنموذج الذي من هذا القبيل سيلزم لاكتساب تأييد قوي من الدول الأعضاء، ومشاركة هذه الدول لازمة لضمان نجاح بنك التكنولوجيا. وفي الوقت ذاته، يسمح هيكل إدارة تلك الجامعة باشتراك شركاء من القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني، وهذا سوف يكون أيضاً شديد الأهمية لبنك التكنولوجيا. ومن الناحية المالية، اعتُبرت جامعة الأمم المتحدة أفضل نموذج لإدارة التبرعات التي ستُلتَمَس من مختلف المصادر لتغطية تكاليف بنك التكنولوجيا.

٢١ - السيدة مولِكو (جنوب أفريقيا): تكلَّمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن تقارير الأمين العام تكشف عن حقيقة مقلقة فيما يختص بحالة البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وتبيِّن أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعتمدة مؤخراً ستظل حُلماً غير ممكن تحقيقه بالنسبة للبلدان التي تتخلف عن الركب في الطريق المؤدّي إلى التنمية. والتنفيذ التام لبرنامج عمل اسطنبول أساسي لتحقيق الهدف الطموح المتمثّل في تمكين نصف العدد الإجمالي للبلدان الأقل نمواً من رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي أن يوفِّر المجتمع الدولي دعماً كافياً لهذا الغرض؛ وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تفي الدول بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ودخول كافة المنتجات الآتية من كافة البلدان الأقل نمواً معفاة من الرسوم ومن نظام الحصص إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون، وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي، أمور تتسم هي الأخرى بأهمية بالغة، شأنها في ذلك شأن التنفيذ التام لمجموعة تدابير بالي الناتجة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية.

٢٢ - ويُنتَظَر أن يُسفِر استعراض منتصف المدة الذي يتناول برنامج العمل عن محصّلة شاملة توفِّر حافزاً قوياً

لإعمال المبادرات والالتزامات القائمة وإطلاق مبادرات جديدة، تُبنى على القرارات الواردة في خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج مؤتمر باريس المعني بتغيُّر المناخ.

٢٣ - وترحِّب مجموعة الـ ٧٧ والصين بتوصية الفريق الرفيع المستوى بصدد جدوى واستصواب فكرة بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وهي تدعو الأمين العام إلى اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تشغيله التام أثناء الدورة الجارية. وينبغي أن يوفِّر الشركاء الإنمائيون الدعم المالي اللازم لهذا الغرض. وفيما يختص بالتدابير الرامية إلى دعم البلدان التي تُرفَع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً، ينبغي ألاّ تُعَرِّض عملية رفع الأسماء تنمية تلك البلدان للخطر وينبغي أن تكفل تقدُّم هذه البلدان بلا رجعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٤ - وتواجه البلدان النامية غير الساحلية صعوبات مستمرة في معالجة التحديات الهيكلية التي تمنع اشتراكها التام في شبكات الإنتاج العالمية وتعزلها عن الأسواق العالمية. والتحويل الهيكلي لاقتصاداتها حتمي إذا ما أريد لها تحقيق نمو اقتصادي مستدام والقضاء على الفقر في العقد القادم. وينبغي أن يقدِّم الشركاء الإنمائيون دعماً تقنياً ومالياً هادفاً لتنفيذ الإجراءات المعيَّنة المحدَّدة في برنامج عمل فيينا.

٢٥ - وسوف تجني الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية فائدة عظيمة من برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا نظراً لتآزرهما الشديد مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن يوالي المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، لا سيما مكتب الممثل السامي، تعزيز دعمهما لمجموعة البلدان السالفة الذكر لتمكينها من إحداث تغييرات هيكلية في اقتصاداتها وبلوغ التنمية المستدامة.

٢٦ - السيد ريجيس (هايتي): تكلّم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن هذه الجماعة شديدة الحساسية للقضايا التي تواجه أقل البلدان نمواً وترحِّب بالالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء مؤخراً لضمان حياة أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة، بوسائل تشمل إجراءات العمل المُعَجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي تشدِّد على ما يولِّده تغيُّر المناخ من خطر وجودي يهدِّد أضعَف البلدان الأقل نمواً، ومنها دول جزرية صغيرة نامية من قبيل هايتي. وستكون نتائج مؤتمر باريس المعني بتغيُّر المناخ هامة لتعزيز وتوسيع النطاق العام لمكافحة الاحترار العالمي.

٢٧ - ومما لا شك فيه أن شتّى الإجراءات المتخذة عام ٢٠١٥ لصالح التنمية المستدامة تنطوي على إمكانية تعزيز القدرات الهيكلية لأقل البلدان نمواً. إلاّ أن تقرير الأمين العام المتعلّق ببرنامج عمل اسطنبول (A/70/83-E/2015/75) يبين أنه ما زال من المتعيَّن عمل الكثير في هذا الصدد. وما شهدته أقل البلدان نمواً من تقدُّم اقتصادي في عام ٢٠١٣، قد توقف في عام ٢٠١٤، وبذلك أبطأ التقدم نحو تخفيف حدّة الفقر. وعلى نحو مستمر، ظلّت معدلات الاستثمار المباشر الأجنبي المنخفضة تعوق تعزيز القدرة الإنتاجية، كما أبطأ الانحدار في الصناعة التحويلية خطى التحوُّل إلى الأنشطة الأكثر إنتاجية. وبينما أُحرز تقدُّم في قطاع المعلومات والتكنولوجيا، لا يكفي هذا التقدُّم لجعل ذلك القطاع قاطرة للتنمية. وبينما تظل الإمكانيات المتاحة أمام أقل البلدان نمواً فيما يختص بالعلم والتكنولوجيا والابتكار محدودة تشجّع الجماعة الكاريبية الأمين العام بقوة على إدخال بنك التكنولوجيا مرحلة التشغيل.

٢٨ - وبينما تعد الاتجاهات الإيجابية فيما يختص بالتجارة في البلدان الأقل نمواً شيئاً محموداً تظل حصتها من التجارة العالمية أبعد ما تكون عن بلوغ نسبة الـ٢ في المائة المستهدفة

بحلول عام ٢٠٢٠. كما يشكِّل استمرار العجز في الميزان التجاري تحدّياً رئيسياً للبلدان الأقل نمواً. ولذلك، فإن من المؤسِف ألاّ تتوسّع البلدان المتقدمة النمو في إمكانية الدخول إلى أسواقها دون رسوم ودون خضوع لنظام الحصص وفقاً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ومبادئها التوجيهية. وتحثّ الجماعة الكاريبية البلدان الأخرى على الاقتداء بالصين وشيلي، اللتان منحتا البلدان الأقل نمواً إمكانية دخول خاص لـ ٩٩,٥٥ في المائة و ٩٧ في المائة من بنود تعريفاتهما الجمركية، على التوالي. وما تزال بلدان الجماعة الكاريبية متفائلة بشأن نجاح برنامج عمل اسطنبول، وهي ملتزمة بتسريع التقدُّم في سياق استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج، الذي سيجري عام ٢٠١٦.

٢٩ - تولّى الرئاسة السيد كاريّو غوميز: (باراغواي)، نائب الرئيس.

٣٠ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال، وهو يتكلّم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، إن التنفيذ التام الفعّال لبرنامج عمل اسطنبول من جانب أصحاب المصلحة كافة لا غنى عنه لبلوغ الهدَف المتمثّل في تقليل عدد أقل البلدان نمواً إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، فإنه لم تتحقّق التنمية في تلك البلدان سيظل الهدف العالمي المتمثّل في تحقيق التنمية المستدامة، التي لا تحرم من خيرها أحداً، بمثابة فكرة أسطورية. ومن دواعي القلق الشديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تمثّل المصدر الأكبر للتمويل الإنمائي في العديد من أقل البلدان نمواً، قد انخفض بنسبة ١٥ في المائة عام ٢٠١٤. ومن المتعيَّن السير في اتجاه معاكِس لذلك على الفور. وينبغي أن يفي الشركاء الإنمائيون بالتزاماتهم التي تقضي بتقديم ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي كمعونة لأقل البلدان نمواً. كما ينبغي أن تسعى البلدان النامية جاهدة لمساعدة البلدان الأقل نمواً في جهودها الإنمائية، رغم أن مثل هذا الدعم يجب أن يكمِّل الدعم المقدَّم من الشمال إلى الجنوب، لا أن يحل محله.

٣١ - وتؤدّي التجارة دوراً حفّازاً في تعزيز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، ويمكن أن تكون قاطرة لتنمية تلك البلدان. إلاّ أن حصتها من التجارة العالمية قد ركدت على مدار أربعة عقود حول الواحد في المائة. وينبغي أن تتيح البلدان المتقدمة النمو، إلى جانب البلدان النامية التي يسمح لها وضعها، إمكانية نفاذ جميع المنتجات الآتية من جميع البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق دون رسوم ودون خضوع لنظام الحصص. وعملاً على تحقيق إمكانية تقليل التجارة من حدّة الفقر وخلقها فُرص العمل، ينبغي تمكين أقل البلدان نمواً من مضاعَفة حصتها من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تتلقّى ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من موارد 'المعونة لصالح التجارة'. وقواعد المنشأ التفضيلية المبسّطة التي تسهم على نحو ملحوظ في نفاذ أقل البلدان نمواً إلى الأسواق ضرورية للغاية من أجل الوفاء بمجموعة التزامات لأقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، تحتاج البلدان الأقل نمواً الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى دعم في مجال بناء القدرات مصمَّم ليتناسب مع مستوى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.

٣٢ - وقد تفاقمت قلّة مناعة أقل البلدان نمواً تجاه الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية وتجاه تغيُّر المناخ جرّاء الأزمات الطبيعية والأزمات الحادثة بفعل الإنسان. كما تعاني البلدان الأقل نمواً من أعباء الديون الثقيلة وتقلُّب الديون. ولذلك، توجَد حاجة إلى بناء قدرتها على التكيف وتمكينها من الصمود لشتّى أنواع الصدمات والأزمات. وعلى وجه التحديد، توجد حاجة عاجلة إلى تدابير لضمان القدرة على تحمُّل الدَين، منها إلغاء الديون وتوفير المِنَح وغير ذلك من أشكال التمويل الميسَّر. وإضافة

إلى ذلك، ينبغي أن تحرص البلدان المتقدمة النمو على صوغ سياساتها الاقتصادية بحيث تقلّل إلى أدنى حدٍ ما تعانيه البلدان الفقيرة من آثار سلبية ناتجة عن الكساد.

٣٣ - ومن المهم وجود صندوق لتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على التكيُّف كي تعزّز قدرتها على قهر الأزمات والصدمات الخارجية. كما ستحتاج تلك البلدان إلى مساعدات دولية في كافة مجالات العمل ذوات الأولوية التي شدّد عليها إطار سِنداي للحدّ من مخاطر الكوارث. وتغيُّر المناخ يمثّل للعديد من أقل البلدان نمواً مسألة حياة أو موت، ولذلك ينبغي أن يُنتِج مؤتمر باريس المعني بتغيُّر المناخ اتفاقاً طموحاً يُنقِذ الأرواح وسُبُل الرقّ.

٣٤ - ومجموعة البلدان الأقل نمواً ترحِّب بتوصية الفريق الرفيع المستوى المتعلّقة بإنشاء بنك للتكنولوجيا وتدعو الأمين العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتشغيله أثناء الدورة الجارية. وهي تدعو الشركاء الإنمائيين إلى توفير الدعم المالي اللازم لذلك الغرض. كما تعتقد المجموعة أن من المتعيَّن إنشاء مركز لدعم الاستثمار الدولي لصالح البلدان الأقل نمواً، وذلك بالبناء على النَهج الذي طرحته خطة عمل أديس أبابا.

٣٥ - وسوف تحتاج البلدان الأقل نمواً إلى دعم مستدام من الشركاء الإنمائيين لتمكينها من رفع أسمائها من فئة البلدان الأقل نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ ولتنطلق بعد ذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي تحتاج أيضاً إلى دعم أكثر، بما فيه الدعم المقدَّم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ المنسَّق والمتابعة المُحكَمة لبرنامج عمل اسطنبول وما يتصل به من مبادرات إنمائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي توفير الموارد الكافية لمكتب الممثّل السامي. وسوف يكون استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج عمل اسطنبول بالغ الأهمية للتقييم ولرسم طريق المستقبل للخطط الإنمائية لأقل البلدان نمواً. ويُنتَظَر أن يُسفِر ذلك الاستعراض عن نتائج شاملة توفِّر حافزاً قوياً للوفاء بالالتزامات القائمة ولتدشين مبادرات وتدابير عالمية معيَّنة مبنية على أساس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتيجة مؤتمر باريس المعني بتغيُّر المناخ.

٣٦ - وتوصُّلاً إلى عالم أكثر عدالة يكون شاملاً للجميع دون جوع أو فقر، يجب أن تراعى المعاملة التفاضلية والتفضيلية لأقل البلدان نمواً. ولصالح كافة بلدان العالم، الغنية والفقيرة على السواء، يجب عدم السماح بتخلُّف أي بلد عن الركب.

٣٧ - السيدة شاندا (زامبيا): تكلّمت باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وأعربت عن امتنانها للممثل السامي والموظفين العاملين معه نظراً لتعاونهم مع حكومتها في تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي أنتَج نداء ليفينغستون من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وكما لوحِظ في تقرير الأمين العام (A/70/305)، فإن إنشاء البنية التحتية أمر جوهري لازم للتنمية العامة للبلدان النامية غير الساحلية. كما شدّد ذلك التقرير على القيود التي تعاني منها البلدان غير الساحلية، بما فيها ارتفاع تكاليف المعاملات بالمقارنة بمثيلتها في جاراتها المطلاّت على البحر ومحدودية الحصول على الكهرباء والإنترنت ذي الحزمة العريضة وارتفاع تكلفتهما بالمقارنة بالغير. وبينما لا يزال من المبكِّر جداً توقُّع حدوث تغييرات هامة جرّاء تنفيذ برنامج عمل فيينا، تتطلّع المتكلّمة إلى رؤية تقدُّم مبكِّر لبلوغ بعض النتائج التي من السهل تحققها.

٣٨ - وإحدى القضايا الشديدة الإلحاح المتعيّن معالجتها هي إدماج برنامج عمل فيينا في خطط وسياسات البلدان وفي أعمال الأمم المتحدة. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي أن

توفِّر الأمانة العامة التوجيه بشأن الطريقة التي بفضلها يمكن تحقيق الإدماج، بما في ذلك مبادئ توجيهية شاملة بشأن الطريقة التي بفضلها يمكن لأصحاب المصلحة المتنوّعين الوفاء بالتزاماتهم المقررة بموجب برنامج العمل، فضلاً عن مجموعة مؤشرات لتقييم التقدُّم. ولأن المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي عاملان رئيسيّان لتنمية البلدان النامية غير الساحلية، فإنه مما يدعو للقلق استمرار انخفاض تدفُّق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى تلك البلدان واستمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية دون المستويات المحقّقة في عام ٢٠١٠. وتلك المشكلات تتعقَّد جرّاء أزمات سعر الصرف وضَعف الطلب على صادرات البلدان النامية غير الساحلية.

٣٩ - ونظراً لأن نجاح برنامج عمل فيينا سيتوقّف على تعزيز مصادر الدعم القائمة وتحديد المصادر الجديدة، تدعو المتكلمة الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالموضوع، بما في ذلك قيامهم بتوفير المساعدة المالية والتقنية والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات. والمعونة مطلوبة، لا سيما لتعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على إعداد وتنفيذ مشاريع ضخمة طويلة الأجل للاستثمار في البنية التحتية ولتحديد التمويل المُبتَكر لأجلها. كما يجب أن يفي الشركاء الإنمائيون بوعدهم بإنشاء وسائل استثمار جديدة، من قبيل صناديق رؤوس أموال المجازفة الموجَّهة للأغراض الإنمائية، والتمويل المختَلط، وأدوات تخفيف المخاطر، والهياكل المبتَكرة لتوحيد الدَين. والوسائل التي من هذا القبيل ستكون بالغة الأهمية فيما يختص بسدّ العجز في التمويل المخصص لتنمية البنية التحتية، في جملة أمور أخرى. وفضلاً عن ذلك، هناك حاجة عاجلة إلى منتدى عالمي للبنى التحتية يتسم بالفعالية والشمول للجميع، على النحو المرتأى في خطة عمل أديس أبابا، مع ولاية واضحة لتعديل وتنسيق مبادرات البنى التحتية القائمة والجديدة، ولتحديد ومعالجة الفجوات في مجالي البنى التحتية والقدرات.

٤٠ - وينبغي تشجيع تقاسم أفضل الممارسات والخبرات في سياق رصد واستعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا على الصعيد القطري. وسوف تحتاج البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى المساعدات، تحديداً، لدعم جهودها الرامية إلى إنشاء آليات تنسيق وطنية فعّالة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يُطلَب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إدراج استعراضات التقدُّم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاستعراض الوزاري السنوي، ومنتدى التعاون الإنمائي.

٤١ - والمجموعة تأمل أن تفي منظمة التجارة العالمية على نحو تام بولايتها الموجَّهة نحو التنمية وتدعو الشركاء إلى تيسير انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى تلك المنظمة، التي ينبغي أن تمنَح تلك الدول اعترافاً خاصاً وتكفل المعاملة المناسبة لاحتياجاتها في المفاوضات المتعددة الأطراف. كما تودّ المجموعة أن تُختتم سريعاً جولة الدوحة وأن يجري التصديق سريعاً على اتفاق تيسير التجارة.

٤٢ - وتدعو المجموعة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى توجيه موارد المستثمرين الطويلة الأجل نحو التنمية المستدامة، بما في ذلك السندات الخضراء، مع التركيز أيضاً على إنشاء وصون روابط مادية تربط البلدان النامية غير الساحلية بشبكة البنى التحتية الإقليمية في مجال النقل.

٤٣ - وأخيراً، فإن برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مكمِّلان لبعضهما وينبغي تحديد واستغلال تلاقيهما ونقاط تآزرهما.

٤٤ - السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلّم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة ترحِّب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

بتركيزها على القضاء على الفقر. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي الآن تنفيذها تنفيذاً فعّالاً. ونظراً لأن التنفيذ سيمثّل تحدّياً شديداً للبلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لتلك البلدان في تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية لكل منها ولمختَلف المبادرات الإنمائية العالمية، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أسهم التقدُّم المحرز في هذا الصدد حتى الآن في تنمية البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وساعد على تحسين موصوليتها وتعزيز قدرتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية. إلاّ أن البلدان التي من هذا القبيل ما تزال تواجه تحدّيات خطيرة وتحتاج إلى زيادة الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي.

٤٥ - وتحقّق قدر كبير من التقدُّم فيما يختص بالتعاون والتكامل الإقليميين، بوسائل تشمل إنشاء الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في السنة الجارية. وبينما يدعو ذلك للاحتفاء، تظل هناك حاجة إلى تضييق الفجوة الإنمائية القائمة بين أعضاء الرابطة، التي يتألف بعضهم من بلدان تواجه أوضاعاً خاصة. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت الرابطة مبادرات شتّى، منها مبادرة تكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنمية الاقتصادية المتكافئة، وخطة الربط الرئيسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي أسهمت كثيراً في التخفيف من حدّة الفقر، مما يساعد على تضييق الفجوة الإنمائية وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة الإقليمية.

٤٦ - السيد شتشِرباكوف (إكوادور): تكلّم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة تؤيّد الجهود التي تُبذَل للتحضير لاستعراض منتصف المدة لخطة عمل اسطنبول في عام ٢٠١٦، وهي تثق في أن النتائج سوف تكون إيجابية. كما ترحِّب الجماعة باعتماد وتنفيذ برنامج عمل فيينا وتؤكّد مجدداً التزامها بتعزيز النظر على النحو المناسب في الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً وفي التحدّيات الخاصة التي تواجهها، وذلك وفقاً لأحكام برنامجي العمل.

٤٧ - السيدة كارابائيفا (قيرغيزستان): رحَّبت بمراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالوضع الخاص للبلدان النامية غير الساحلية، وقالت إن العديد من هذه البلدان يواجه رغم ذلك تحدّيات خطيرة، لا سيما فيما يختص بالتمويل، لدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، يدعو وفد قيرغيزستان البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية على النحو الذي أكّدته مجدداً خطة عمل أديس أبابا.

٤٨ - ولأجل تنفيذ برنامج عمل فيينا على الصعيد الوطني، أعدت حكومتها خطة مشتركة بين الوزارات تعكس مجالات الأولوية الستة في ذلك البرنامج. وإضافة إلى ذلك، تسعى حكومة قيرغيزستان إلى تعزيز اشتراك البلد في التجارة الإقليمية والدولية وإلى تطوير البنية التحتية الإقليمية بالنقل، بوسائل تشمل استخدام منظمة شنغهاي للتعاون. ويُنتَظَر أن يفتح اشتراك البلد في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية الطريق بلا عوائق إلى سوق أكبر للسلع والخدمات، وإلى رأس المال والقوى العاملة، وأن يتيح الفُرص لموالاة تنمية قدرة البلد في مجال النقل. وكجزء من مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، تبني قيرغيزستان منشآت كهرومائية جديدة، لا تعزِّز فحسب إمكانية الحصول على الكهرباء وكفالة الأمن الطاقي بل ستهيّئ أيضاً فرص عمل جديدة وتزيد إمكانات البلد التصديرية. وسوف تبذل قيرغيزستان أقصى جهدها لتنفيذ برنامج العمل بما يتمشّى مع قدراتها المالية وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

٤٩ - السيدة ميدفيديفا (الاتحاد الروسي): أشارت إلى صحة القول بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا قد وضَعتا في الحسبان احتياجات البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وفي هذا الصدد، أعربت المتكلمة عن تأييدها لجهود البلدان الأقل نمواً الرامية إلى إعداد وتنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية بما يتماشى مع أولويات برنامج عمل اسطنبول وأهدافه.

٥٠ - وأعربت المتكلمة عن اتفاقها مع القائلين بأن بطء النمو الاقتصادي في معظم البلدان الأقل نمواً يدعو إلى القلق. وقالت إن العوامل المسؤولة عن تلك الحالة ينبغي أن تُحلَّل، كما ينبغي تحديد التدابير التصحيحية. ودعت إلى زيادة الدعم المقدَّم لزيادة القدرة الإنتاجية للبلدان الأقل نمواً، مما يشجِّع على تهيئة فرص العمل ويعزّز النمو الاقتصادي المستدام ويدعّم التنويع الاقتصادي.

٥١ - وذَكرت أن وفد الاتحاد الروسي يرحِّب بتوصيات الفريق الرفيع المستوى المتعلقة بإنشاء بنك للتكنولوجيا لأجل البلدان الأقل نمواً، ويؤيّد الاقتراح الداعي إلى تدشين البنك أثناء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول في عام ٢٠١٦. وقالت إن الاستعراض سيكون خطوة هامة نحو اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي لمساعدة البلدان الأقل نمواً. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بجهود البلدان الأقل نمواً لرفع أسمائها من فئة البلدان الأقل نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩، وبرنامج عمل اسطنبول، والوثائق الختامية لمختلف المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية.

٥٢ - وأضافت أن الاتحاد الروسي يؤكّد مجدّداً التزامه بتوفير المساعدة الإنمائية للبلدان المحتاجة، بما فيها البلدان الأقل نمواً. وهو يعتَبر تخفيف عبء الديون واحداً من أهم الوسائل لمساعدة تلك البلدان؛ وشطب، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، معظم الديون التي تُثقِل كاهل البلدان الأفريقية. وقد ساعد أيضاً على تقليل عبء الديون الواقع على كاهل بعض البلدان عن طريق مبادلة الديون لأغراض التنمية. ولتعزيز الإمكانات التجارية للبلدان الأقل نمواً، أنشأ الاتحاد الروسي مخطّطاً للمعاملة التفضيلية، وجرى التوسُّع في فوائده ليستفيد منها أكثر من ١٠٠ بلد نامٍ آخر. وأُعِدت مبادرة لتوسيع نطاق الأفضليات التعريفية لصالح البلدان الأقل نمواً في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي.

٥٣ - ومنذ عام ٢٠١٠، ظلّت حكومة الاتحاد الروسي تقدِّم المساعدات إلى حكومة بيلاروس بهدف تمكينها من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكجزء من مساعدات الاتحاد الروسي للبلدان النامية غير الساحلية، فإنه يسعى جاهداً إلى إقامة شراكات مع بلدان شمال شرق آسيا، بما فيها منغوليا، عن طريق مبادرة منطقة نهر تومين الكبرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، طرحت حكومة الاتحاد الروسي مقترحات شتّى بشأن المشاريع والاستثمارات، منها اقتراح بالتعاون الإقليمي في مجال الطاقة وآخر لتطوير ميناء زاروبينو الروسي. ويتوقّع أن تساعد هذه المبادرات على تعزيز الشراكات بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٥٤ - السيد رودريغيز دوس سانتوس (البرازيل): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تطرح نموذجاً جديداً للقضاء على الفقر وللتنمية، وهو نموذج لا يترك أحداً دون لحاق بالركب. والأولوية الأولى في تنفيذه ينبغي أن تُمنَح لمجموعات البلدان الأكثر تخلفاً عن الركب. ومن دواعي التشجيع احتواء كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا على عدد من الالتزامات التي تتركّز على الاحتياجات ذوات الأولوية لأقل البلدان نمواً والبلدان

النامية غير الساحلية. ويرى الوفد البرازيلي أن من المتعيّن البحث عن أوجه التآزر بين آلية تيسير التكنولوجيا المنشأة في إطار خطة عمل أديس أبابا وبنك التكنولوجيا الذي سينشأ لصالح البلدان الأقل نمواً.

٥٥ - وتنفِّذ البرازيل مبادرات عديدة للتعاون الإقليمي مع البلدان النامية بصورة عامة والبلدان الأقل نمواً بصورة خاصة. ومثال ذلك مشروع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يشمل العديد من البلدان الأفريقية ويهدف إلى تعزيز إنتاج القطن عن طريق نقل التكنولوجيا. وكان للبرازيل دور فعّال في تدشين شبكة عالمية من بنوك لبن الأم هدفها تحسين الأمن الغذائي للرُضَّع في البلدان النامية. ومن دواعي الفخر أن مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ركَّز في البداية على بلدان أمريكا اللاتينية وحدها، يعمّم المعارف والتكنولوجيات الآن في العديد من البلدان النامية بمناطق إقليمية أخرى، لا سيما في أفريقيا، ليساعد البلدان على تقليل الأمراض الممكن تجنُّبها ووفيات المواليد. وثمة مشروع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية ينشئ وصلات طرق بين بوليفيا وباراغواي، وكلتاهما من البلدان النامية غير الساحلية، وموانئ في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي.

٥٦ - وتعتقد حكومة البرازيل أن المشاريع التي تنطوي على تكامل البنى التحتية لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية يجب أن تُمنَح معاملة خاصة تفاضلية من قِبَل المصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية. وهي مستعدة لمواصلة العمل على كل من الصعيد الثنائي والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي لمعالجة الاحتياجات التي تختص بها البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.

٥٧ - السيد ساريز (جزر الملديف): أشار إلى انقضاء أربع سنوات على رفع اسم جزر الملديف من قائمة البلدان الأقل نمواً، وقال إن عملية الانتقال السلس لم يحالفها التوفيق في الواقع. ولا توجد خطط لضمان الحفاظ على المكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان التي رُفعت أسماؤها مؤخراً، وبالتالي لم تكن الحكومة مُلزمة بالاستثمار في البنية التحتية اللازمة للحفاظ على المكاسب الإنمائية التي سمحت لجزر الملديف برفع إسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وقد وجدت جزر الملديف صعوبة متزايدة في الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية و لم تعد تتلقّى تمويلاً ميسّراً، مما أرغمها على الاقتراض بمعدلات فائدة لا يمكن تحمُّلها، مما أدّى إلى زيادة أعباء الديون. وإضافة إلى ذلك، حدث في أعقاب رفع إسم البلد من تلك القائمة أن أقامت الأسواق الكبرى حواجز جمركية وغير جمركية أمام منتجاتها.

٥٨ - كما أن جزر الملديف بلد جزري صغير نام، ووضعها هذا يقتَرن بمجموعة فريدة من التحدّيات، منها محدودية الموارد الطبيعية وصِغَر عدد السكان وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، وشدة الاعتماد على الواردات، والتعرّض البالغ للصدمات الاقتصادية. كما يهدِّد تغيُّر المناخ، والظواهر المناخية القصوى، وتزايد تواتر الكوارث التي تهدّد وجودها وقابليتها للحياة وللنمو؛ كما يلقي ارتفاع تكاليف التكيُّف مع تغيُّر المناخ أعباءً إضافية على الميزانيات الشحيحة بالفعل.

٥٩ - لا تعطي المؤشرات المستخدَمة حالياً لتقييم الاستعداد لرفع اسم بلد من قائمة أقل البلدان نمواً صورة كلية تبيِّن تقدُّم المجتمع أو أوجه ضعفه. وعلى سبيل المثال، فإن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يقيس مدى ثراء أي بلد، إلاّ أنه لا يعكس القدرة الشرائية المتولّدة عن ثروته أو مدى مرونته أمام الصدمات؛ وهو يأخذ بعين الاعتبار ظروف البلد الفريدة وما يواجهه من تحدّيات معيّنة. وإضافة إلى ذلك، فإن البلدان مطلوب منها بلوغ عتبتين من العتبات الثلاث للخروج من فئة البلدان الأقل نمواً. و لم يحدث على

الإطلاق أن بلغت جزر الملديف عتبة الضَعف الاقتصادي، وهذا يرجع إلى حدٍ بعيد إلى تعرّضها الشديد للصدمات، إلاّ أنه افتُرضَ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المرتفع فيها نسبياً سيمكّنها من الصمود أمام أية صدمات تأتي. وقد ثَبَت زيف هذا الافتراض. والواقع أن خروج البلد من تلك الفئة كان لازما إرجاؤه عندما أحدثت أمواج سنامية في عام ٢٠٠٤ أضراراً فاقت الـ ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ومما يدعو إلى الحزن أن النمط ذاته قد تكرّر في حالة العديد من البلدان التي حصلت مؤخراً على تقييم يسمح لها بالخروج من تلك الفئة.

٦٠ - وقد وجَّهت جزر الملديف الانتباه مراراً إلى عدم كفاية معايير الخروج من تلك الفئة وعملية الانتقال السلس، إلاّ أنه لم يتحقّق شيء فعلي لمعالجة المشكلات. وتدعو خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى معاملة أفضل للبلدان ذوات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، بما فيها البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً. وبازدياد عدد البلدان التي مُنحَت تقييماً يسمح لها برفع أسمائها من قائمة البلدان الأقل نمواً، ينبغي مَنح أولوية لاستدامة مكاسبها الإنمائية. وثمة التزام واقع على عاتق المجتمع الدولي، والأمم المتحدة تحديداً، يقضي بضمان عدم انتكاس التقدُّم الذي تحرزه البلدان الخارجة من تلك الفئة وبعدم تجاهل أوجه ضَعفها المتأصلة. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم المؤسسي المنسَّق والموجّه لصالح البلدان التي تُرفَع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً.

٦١ - السيد ماديسا (بوتسوانا): قال إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحدّيات فريدة وإن كانت متماثلة. وهي تواصل الأداء السيئ في مجال التنمية الاجتماعية وتواجه خطر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة. وهي أيضاً معزولة عن الأسواق العالمية لأسباب تتعلّق بالجغرافيا وحدها، وأحجام تجارتها تظل منخفضة، بينما تستمر الزيادة في تكاليف النقل التي تتحمّلها. وإضافة إلى ذلك، يعتمد معظمها على سلعة أساسية وحيدة. والأمن الغذائي والزراعة في البلدان النامية غير الساحلية يهدّدهما تدهور الأراضي، والتصحُّر، وتغيُّر المناخ. والواقع أن البلدان النامية غير الساحلية تندرج في فئات البلدان الأكثر تعرُّضاً للأثر السلبي لتغيُّر المناخ، وهي الأقل قدرة على الشروع في برامج فعّالة لتخفيف الآثار والتكيُّف معها. واحتمالات نموها الاقتصادي غير مؤكَّدة جرّاء قابليتها للتأثُّر بالصدمات الخارجية وتقلُّب أسعار السلع الأساسية. والتكلفة الباهظة اللازمة لإنشاء شركة في مثل هذه البلدان تثبّط عزائم من يريدون الاستثمار، ممّا يزيد التضييق على اقتصاداتها ويعرقل إدماجها في النظام التجاري العالمي. وبالنسبة للبلدان التي من قَبيل بوتسوانا، تتفاقم هذه التحدّيات بسبب تصنيفها بلداً متوسط الدخل.

٦٢ - وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى زيادة الدعم لأجل تمكينها من إنشاء البنية التحتية اللازمة لتيسير حركة السلع والخدمات. وزيادة بناء القدرات، والمساعدات التقنية والمالية الرامية إلى دعم تنمية شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية، إضافة إلى أنابيب المياه والبنى التحتية للطاقة، من شأنها مساعدة تلك البلدان على معالجة التحدّيات التي تواجهها. والتنفيذ التام لبرنامج عمل فيينا يعني قطع شوط طويل نحو ضمان إمكان نجاح البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، يدعو وفد بوتسوانا كل من المجتمع الدولي والمنظمات المناسبة إلى إدماج برنامج عمل فيينا في برامج عمله أو عملها.

٦٣ - يشماغامبِتوفا (كازاخستان): قالت إن برنامج عمل ألماتي قد ساعد على إنشاء صلات جديدة وتعزيز الشراكات

بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والشركاء، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف. ومنذ عام ٢٠٠٣، حقّقت البلدان النامية غير الساحلية معدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي وضاعَفت حصتها من صادرات البضائع على الصعيد العالمي. وتأمل حكومتها أن تنجح كازاخستان في إطار برنامج عمل فيينا في التغلُّب على الآثار الأشد حدّة الناجمة عن الافتقار إلى السواحل، وبذلك تحقّق الهدف الطموح لاستراتيجيتها لعام ٢٠٥٠، ألا وهو أن تصبح واحدة من ٣٠ اقتصاداً تكون الأكثر تقدُّماً في العالم بحلول عام ٢٠٥٠.

٦٤ - ويجري بالفعل تنفيذ الإجراءات المعيَّنة المرتآة في برنامج عمل فيينا، وذلك كجزء من مبادرة كازاخستان المسمّاة ''الخطوات الـ ١٠٠ الملموسة''، التي تدعو إلى إصلاحات جذرية عاجلة في جميع القطاعات الرئيسية بهدف تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية؛ وزيادة تقديم خدمات القطاع العام؛ وزيادة الإنتاجية الاقتصادية والتنوُّع والقدرة التنافسية، واجتذاب رأس المال والتكنولوجيا والأعمال. كما تجري معالجة الاختناقات وأوجه عدم الكفاءة التي تعاني منها شبكات النقل الوطنية، كما يجري تطوير البنية التحتية. وتجري أيضاً إعادة تنظيم تشمل نُظم الإنتاج والتجارة عملاً على تقليل الاعتماد على بضعة منتجات زراعية ومواد خام كبيرة الحجم، وكذا الانتقال بكازاخستان إلى اقتصاد موجّه إلى حدٍ بعيد نحو سلاسل القيم العالمية، والصناعة التحويلية، والنشاط الصناعي. وتلتزم حكومة كازاخستان بالمُضي قُدماً مع زيادة المراعاة لشواغل القطاع الخاص واحتياجاته. وهي تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى توفير الأفضليات التجارية، بما في ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية، لمنتجات أقل البلدان نمواً.

٦٥ - وباعتبار كازاخستان البلد الأبعد عن أي ميناء بحري، فإنها تُدرِك ضرورة إنشاء شبكات نقل وبنية أساسية للنقل تتسم جميعها بالفعالية. وتعكس الأولويتان اللتان تحتلان رأس القائمة في استراتيجيتها لعام ٢٠٥٠ - المتمثّلتان في إزالة الحواجز التجارية والحواجز القائمة أمام المرور العابر وإنشاء بنية تحتية لوجستية - أهداف برنامج عمل ألماتي وبرنامج عمل فيينا. وتماشياً مع أهداف الطاقة المستدامة المقرّرة بموجب برنامج عمل فيينا وبموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تتطلّع كازاخستان إلى استضافة معرض آستانا ٢٠١٧ في إطار موضوع ''طاقة المستقبل''. وسوف يطرح ذلك المعرض رؤى متعمّقة بشأن مصادر الطاقة النظيفة الرخيصة المتجددة. وتأمل حكومة كازاخستان أن تشترك في ذلك المعرض البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة.

٦٦ - ويوفِّر برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توجيهاً واضحاً بشأن الطريقة التي بفضلها تستطيع البلدان النامية قهر الصعوبات الكثيرة التي حالت دون بلوغها الرفاه الموسَّع المستدام. وإذا نفّذا بنجاح، فسيحدثان تحوُّلاً في اقتصادات البلدان غير الساحلية وسيثبِّتا أقدامها على طريق الرفاه الاقتصادي والقدرة على التكيُّف. ولذلك، ينبغي أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية جاهدة إلى إدماج لبرنامج الخطة في أطرها وأولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٦٧ - السيد ألتانغِرِل (منغوليا): قال إن عام ٢٠١٥ قد شهد نجاحات مشهودة حققتها البلدان النامية غير الساحلية. وفي المنتدى الرفيع المستوى لرؤساء دول وحكومات البلدان النامية غير الساحلية، أعرب هؤلاء القادة عن التزام جماعي بالتنفيذ المعجَّل لبرنامج عمل فيينا. وساعد الاجتماع الرفيع المستوى المعقود لاحقاً بكينغستون، في زامبيا، على رسم الطريق للتقدُّم في تنفيذ البرنامج السالف الذكر. كما جرى

الاعتراف في خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالتحدّيات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. ورغم ذلك، تظل البلدان النامية غير الساحلية محرومة من إمكانية الوصول إلى البحر، مما يحدّ من قيمة صادراتها وقدرتها على تنويع منتجاتها وأسواقها، مما يعرقل نموها وتنميتها. ومن الأهمية بمكان معالجة احتياجاتها الخاصة، ولا سيما الاحتياجات المتصلة بتطوير البنية التحتية، وتنمية التجارة وتيسيرها، والتكامل الإقليمي، وبناء القدرات الإنتاجية، وإحداث التحوُّل الهيكلي، تنفيذاً لخطة عمل أديس أبابا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٨ - ووفد منغوليا يرحِّب بالقرار المتخذ في أديس أبابا لتدشين منتدى عالمي جديد للبنية التحتية، ويؤيّد المشاورات الموسَّعة المتعلقة بطرائق إنشائه. وهو يعتقد أيضاً أن من المتعيّن إيلاء مزيد من الاهتمام لشواغل البلدان النامية غير الساحلية واحتياجاتها في منظمة التجارة العالمية، كما يؤيّد تدشين برنامج عمل مكرَّس هادف لتعزيز تيسير التجارة وتنويعها، ومبادرة المعونة لصالح التجارة، والتجارة الإلكترونية، وانضمام تلك البلدان إلى منظمة التجارة العالمية.

٦٩ - ويمثِّل تغيُّر المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحُّر، وإزالة الأحراج، والجفاف تهديدات خطيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية غير الساحلية. ولذلك، ينبغي أن توفِّر نتائج مؤتمر باريس المعني بتغيُّر المناخ دعماً كافياً لجهود تلك البلدان النامية الرامية إلى معالجة تلك التحدّيات.

٧٠ - وأخيراً، حثّ المتكلم البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمّع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، أو لم تصَدِّق عليه بعد، على أن تفعل ذلك.

٧١ - السيدة لوو جين (الصين): قالت إنه في سياق النمو الاقتصادي العالمي البطيء، واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وتفاقم الأزمات الإنسانية، وتواتر الكوارث الطبيعية، تعاني البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية من تراجع اقتصادي ونقصان في المساعدة الخارجية. وما زال متعيّناً القضاء تماماً على وباء إيبولا، وما تزال البلدان المتضررة تجاهد للتأهُّل في أعقاب الوباء. ونظراً لأن المساعدة الإنمائية الرسمية هي الوسيلة الأكثر مباشرة وفعالية لدعم البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، يدعو وفد الصين المانحين الرئيسيين إلى عكس الاتجاه التنازلي لموارد المساعدة التي من هذا القبيل، واحترام التزاماتها المتعلقة بتلك المساعدات، وزيادة مساعداتها المخصصة لتلك البلدان ومعالجة الاختلالات في توزيع المساعدات.

٧٢ - وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي دعمه لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وتعاونه معها، مع التركيز بوجه خاص على المجالات التحتية لتنميتها المستدامة. كما ينبغي أن يتخذ التدابير لضمان الانتقال السلس للبلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً وللبلدان التي رُفعت أسماؤها منها مؤخراً. وبالمثل، ينبغي أن يُقدّم الشركاء الإنمائيون الدعم لإنشاء بنوك وآليات التكنولوجيا الهادفة إلى تيسير الابتكار العلمي وتعزيز الاستثمار في البلدان الأقل نمواً. وقد حققت تلك البلدان شيئاً من التقدم في إطار برنامج عمل اسطنبول، إلاّ أن هناك تحدّيات متعددة ما زالت متبقية. وينبغي أن يحدّد استعراض منتصف المدة الذي يجري عام ٢٠١٦ الدروس المستفادة وأن يبيّن التدابير العملية لتسريع التقدّم في اتجاه الهدف المتمثّل في تمكين نصف عدد البلدان الأقل نمواً من تلبية معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

٧٣ - وقد عزّز برنامج عمل فيينا الشراكات الإنمائية ورسم خطة جديدة لتنمية البلدان النامية غير الساحلية. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف لتنفيذ ذلك البرنامج، وستؤدّي دورها لدعم جهود تلك البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز مهام مكتب الممثل السامي وموارده أكثر من ذي قبل لضمان حيازته قدرة كافية لرصد تنفيذ برنامج عمل فيينا وبرنامج عمل اسطنبول كليهما.

٧٤ - وظلّت الصين نصيراً مخلصاً للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وقد زوّدت تلك البلدان بأشكال متنوعة من المساعدات عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستواصل الصين الاستثمار في البلدان الأقل نمواً، كما ستعزز التنسيق والتعاون لدعم تنمية البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.

٧٥ - السيد فيلاكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن اعتماد برنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٤، قد أظهر، شأنه شأن اعتماد برنامج عمل اسطنبول ومسار ساموا، التزام المجتمع الدولي بمساعدة مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة على معالجة احتياجاتها الخاصة وما تواجهه من تحدّيات خاصة. والتنفيذ الفعّال لهذه البرامج يتسم بأهمية قصوى. وقد أدرجت حكومته أولويات برنامج عمل فيينا في رؤيتها لتحويل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بلد غير ساحلي إلى بلد موصول برياً، بتعزيز تنمية الموصولية مع البلدان المجاورة. وهي تستكشف أيضاً سُبُل تقليل تكاليف المعاملات والنقل وتعزيز قدرة البلد التنافسية عن طريق مشروع ريادي لإنشاء نقطة تفتيش ذات نافذة واحدة بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام. كما يشارك البلد بدور فعّال في عملية بناء الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي ستوفِّر أساساً متيناً للتعاون والتكامل الإقليميين.

٧٦ - وقال المتكلِّم إنه نظراً لأن التقدّم في استئصال شأفة الفقر وتهيئة الظروف اللازمة للخروج من فئة البلدان المتخلفة بحلول عام ٢٠٢٠ ليسا ممكنين دون دعم من المجتمع الدولي، فإنه على ثقة من أن الشركاء الإنمائيين سيواصلون دعم جهودها.

٧٧ - السيدة يي (ميانمار): قالت إن وفد بلدها يسره أن يلاحِظ أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد أدرَجت بعض التحدّيات والأولويات الإنمائية الرئيسية لدى البلدان الأقل نمواً. ودعت المتكلمة الشركاء الإنمائيين إلى تجديد التزامهم بضمان التنفيذ التام الفعّال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وبرنامج عمل اسطنبول، لا سيما لتعزيز المساعدة الإنمائية وتيسير التجارة ونقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل نمواً. وأضافت أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي وتسهم إسهاماً كبيراً في جهود تلك البلدان الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ولذلك، يدعو وفدها الشركاء الإنمائيين إلى خطو خطوات ملموسة لتوفير ما لا يقل ٠,٢٠ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان الأقل نمواً.

٧٨ - ويجب أن يقترن الخروج من فئة البلدان الأقل نمواً بتدابير فعّالة لمساندة العملية الإنمائية. ولذلك، تنفّذ حكومتها في الوقت الحالي خطة إنمائية شاملة مدتها عشرون عاماً وتهدف إلى تمكين ميانمار من بلوغ وضع البلد المتوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠، وقد أحدثت ميانمار انفتاحاً في اقتصادها عقب اعتماد سياسات تجارية واقتصادية أكثر تحرُّراً في عام ٢٠١٢، واجتذبت مقادير متعاظمة من الاستثمار المباشر الأجنبي. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن التنمية

على عاتق حكومة ميانمار وشعبها، سوف تكون البيئة الخارجية المواتية وازدياد المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرين مكمِّلين لجهودها الإنمائية؛ ولذلك، يدعو وفدها الأمم المتحدة والشركاء الإنمائية إلى مواصلة الدعم.

٧٩ - السيدة دِردِريان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومتها تعترف بأن الوفاء بتعهُّداتها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعدم السماح بتخلُّف أحد عن الركب يعنيان تحوير جهودها الإنمائية لمعالجة الأوضاع الخاصة التي تواجهها بلدان كثيرة. ويؤدّي تغيُّر المناخ، والعزلة الجغرافية، والعنف المزمن والصراع، والعوامل الخارجية الأخرى الخارجة عن سيطرة الأفراد والمؤسسات التجارية والحكومات، دوراً هاماً في تشكيل نتائج التنمية الاقتصادية التي تحققها البلدان. إلاّ أن هذه الحقائق يجب ألاّ تصبح مبرراً للتراخي.

٨٠ - وتلتزم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصبّ موارد المساعدة الإنمائية الرسمية حيث يمكن أن تخلف الأثر الأكبر، ولذلك ستواصل توجيه المعونة إلى البلدان المنخفضة الدخل الملتزمة بالنمو، والحدّ من الفقر، والإدارة المالية العامة السليمة، والحكم الديمقراطي الشفّاف القابل للمساءلة. ومنذ عام ٢٠٠٥، زاد مخصص حكومة الولايات المتحدة للبلدان المنخفضة الدخل كحصة من صافي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من نحو ١٨ في المائة إلى ما يقرب من ٣٧ في المائة. ورغم ذلك، فإن التغلُّب على التحدّيات الهيكلية التي تواجه البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة يقتضي ما هو أكثر كثيراً من المساعدة الإنمائية الرسمية. والالتزام بالحكم الشفّاف الخاضع للمساءلة وتعزيز النمو الشامل للجميع حقاً أمر ضروري، وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء بيئات استثمار مستقرة قابلة للتنبؤ آتية ومؤاتية لاجتذاب المزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي الأكثر تنوُّعاً. وبالتشديد على المساءلة والشفافية، لا يمكن أن تجتذب الحكومات مزيداً من الاستثمار الأجنبي فحسب بل يمكنها أيضاً أن تفتح الأبواب المغلقة التي يُحتَجَز وراءها التمويل المحلي.

٨١ - والآن يحوّل مختبر التنمية العالمية، الكائن في الولايات المتحدة، طريقة مقاربة البلد للتنمية الدولية بالجمع بين عناصر مصفوفة متنوعة من الشركاء لتحديد واختبار وقياس الابتكارات اللازمة لقهر أعتى التحدّيات التي يواجهها العالم. وقد ساعدت برامج الولايات المتحدة الثنائية المتعلقة بالمساعدة على إدخال الكهرباء إلى البلدان الأفريقية، وإيصال الأدوية لإنقاذ الأرواح، وزيادة متابعة الدراسة في صفوف المراهقات، وزيادة الإمدادات الغذائية. وسوف يساعد إعلانها التبرع للصندوق الأخضر للمناخ على تقليل التلوُّث بالكربون وتعزيز القدرة على اكتساب المناعة في البلدان النامية، لا سيما أفقرها وأبعدها.

٨٢ - وقد زادت قيادة الولايات المتحدة لعملية النهوض بأهداف 'شراكة الحكومات المنفتحة' من الشفافية، وعزّزت مشاركة المواطنين، وسخّرت التكنولوجيات الجديدة لتحسين الحوكمة وبناء مؤسسات قوية، وهذا يتسم بأهمية مماثلة لأهمية تعزيز النمو والمرونة الاقتصاديين. وفضلاً عن ذلك، تسعى الولايات المتحدة، عن طريق اشتراكها في 'مبادرة أديس أبابا للضرائب، إلى مساعدة البلدان على زيادة مواردها الوطنية.

٨٣ - وتعالِج خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بصورة مباشرة، كثيراً من الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفقر في العالم. وقد اقتضى التوصُّل إلى توافق آراء في تلك المفاوضات اقتراحات توفيقية غير مسبوقة، ونزعة واقعية، وتفانياً. وبروح التعاون نفسها، ينبغي أن تتفادى الدول الأعضاء مجرد تحديد اللغة القديمة التي لم تعد معبرة عن روح العصر الجديد بأهدافه العالمية وروحه

التعاونية العالمية. وبدلاً من ذلك، ينبغي لهذه الدول أن تسعى جاهدة إلى الارتقاء بجوهر قرارات اللجنة الثانية إلى مستوى أرفع وأكثر واقعية.

٨٤ - السيد ميكامي (اليابان): قال إن اليابان تتطلّع إلى التعاون مع البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلاً عن برنامج عمل فيينا وبرنامج عمل اسطنبول. ويوضّح الصك الأخير أن البلدان الأقل نمواً بحاجة إلى إنشاء نموذج جديد من أجل استئصال شأفة الفقر بواسطة تعزيز القدرة الإنتاجية. وهذا النهَج يتماشى مع سياسة حكومته المتبعة في مجال التعاون الدولي، التي تشدِّد على تنمية القدرات المقترنة بتولّي زمام الأمور على الصعيد الوطني والشراكة ومشاركة القطاع الخاص. واليابان مستعدة للمشاركة بصورة بنّاءة في استعراض منتصف المدة الذي سيجري لبرنامج عمل اسطنبول في عام ٢٠١٦.

٨٥ - وحماية حقوق الملكية الفكرية جانب أساسي من جوانب نقل التكنولوجيا الناجح. ولذلك، ينبغي تحقيق الاستفادة القصوى من الآليات القائمة التي تحوزها المنظمات ذوات الصلة، التي من قبيل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وذلك لضمان كفاءة بنك التكنولوجيا المقترح إنشاؤه لخدمة البلدان الأقل نموا. وينبغي كذلك أن تتوافر للبنك خاصية الاستدامة المالية والمؤسسية على السواء دون أن توفّر له موارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويود الوفد الياباني أن يؤكّد أهمية الشفافية في تشغيل بنك التكنولوجيا، وهو يتطلّع إلى مشاورات مقبلة بشأن هذا الموضوع.

٨٦ - السيدة أوزغور (تركيا): قالت إن التعاون الإنمائي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للحكومة التركية. وهي تولي أولوية خاصة للتحدّيات التي تواجهها مجموعات البلدان الأشد ضَعفاً، لا سيما البلدان الأقل نمواً. وبوصفها رئيساً مشاركاً لمجموعة أصدقاء أقل البلدان نمواً، فإنها ملتزمة بتوفير الدعم المستمر لجهود التنمية المستدامة التي تبذلها تلك البلدان. وأبرز سمات برنامج عمل اسطنبول هي تركيزه على بناء القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً وتعزيز التحويل الهيكلي لتلك البلدان، والالتزام بضمان استيفاء نصف عدد البلدان الأقل نمواً لمعايير رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. وبينما يبدو برنامج العمل المذكور طموحاً، فإن من الممكن تحققه بإرادة سياسية كافية تبديها جميع الجهات الفاعلة. وقد دشّنت تركيا، من جانبها، حزمة تعاون اقتصادي وتقني تخصص ٢٠٠ مليون دولار سنوياً للمشاريع والبرامج التي تفيد أقل البلدان نمواً. وفي إطار استراتيجيتها لتحسين العلاقات التجارية والاقتصادية مع أفريقيا، استثمرت تركيا نحو ستة بلايين دولار منذ عام ٢٠٠٣.

٨٧ - وستدعِّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وغيره من البرامج المناسبة الموجّهة لخدمة البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وتتطلّع تركيا لاستضافة استعراض منتصف المدة الذي سيتناول برنامج العمل في عام ٢٠١٦، وهي تعوِّل على دعم الدول الأعضاء الأخرى لضمان تولّد نتائج طيبة. وهي تولي أهمية خاصة لضمان حصول أقل البلدان نمواً على المعرفة والتكنولوجيا، اللتان تحفزان التحويل الهيكلي؛ ولذلك، فهي تعرض أيضاً استضافة بنك التكنولوجيا الجديد. وتتطلّع تركيا إلى العمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في هذا الصدد.

٨٨ - السيد غونزاليس فرانكو (باراغواي): رحّب بنداء ليفينغستون للعمل من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية. وقال إن برنامج عمل فيينا أداة لاستئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وإحدى ميزات ذلك البرنامج تتمثّل في تشديده على الشراكة بين

البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر سعياً إلى تحقيق المصلحة المتبادَلة التي ستستمد من تحسين وصيانة البنية التحتية بالموصولية وشبكات النقل ونُظم الجمارك واللوجستيات. وأضاف أن وفده يحثّ جميع الشركاء على الإسهام لتنفيذ برنامج العمل في الوقت المناسب. وسوف يكون تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها وتعميمها في البلدان النامية غير الساحلية ضرورة أساسية لهذا الغرض، وكذلك الأمر بالنسبة لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة المعتَمد في بالي عام ٢٠١٣.

٨٩ - وذَكر أن وفد باراغواي يحث كافة الدول الأعضاء والشركاء في مجال التنمية المستدامة على إدماج الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية وما تواجهه من تحدّيات في العمليات المتصلة بتنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من المبادرات، بما فيها تنفيذ آلية لنقل التكنولوجيا، وإصلاح النظامين المالي والتجاري الدوليين، واستراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث، وبناء القدرات لتعزيز القدرة على التكيُّف مع الصدمات الاقتصادية الخارجية. وتتطلّع باراغواي إلى تعزيز صلاتها بالبلدان الأقل نمواً، لا سيما هايتي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والبلدان الستة عشر الأقل نمواً التي يتماثل وضعها مع وضع باراغواي باعتبارها جميعاً - أيضاً - بلداناً نامية غير ساحلية. ولذلك تعتزم باراغواي الإسهام بصورة نشطة في استعراض برنامج عمل اسطنبول الذي سيجري عام ٢٠١٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:١٠.